

دور المتكلم في التقعيد النحوي عند أبي حيان الأندلسي من خلال كتابه (ارتشاف الضرب)

ملخص البحث باللغة العربية:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن صفة مهمة في التفكير النحوي عند أبي حيان، فهو يبحث في مدى اعتماد أبي حيان على مراد المتكلم في تفسير التراكيب، والتقعيد النحوي لها، ويبين أن للمتكلم دورًا لا يمكن إغفاله في صياغة القواعد النحوية وتأويلها.

ملخص البحث باللغة الانجليزية:

this research aims to reveal an important quality in his grammatical thinking. It examines the extent of the dependence of Abu Hayyan on what the speaker want in the interpretation of compositions, and its syntax, and shows that the Speaker role cannot be overlooked in the formulation of grammar rules and interpretation.

الكلمات المفاتيح: المتكلم - التقعيد - التوجيه النحوي - الرفع - النصب.

تقديم:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله، وعلى آله، وصحبه ومن والاه، وبعد:

تُعَدُّ اللغة أهم وسائل التفاهم والتواصل بين أفراد المجتمع في ميادين الحياة جميعها، وبدون اللغة يتعذر نشاط الناس المعرفي، وترتبط اللغة بالتفكير ارتباطا وثيقا؛ فالأفكار تصاغ في قالب لغوي، وإن كانت في التفكير الباطن.

والكلام يحوي عدة عناصر، هي: المتكلم والمخاطب والرسالة والسياق، ويعد المتكلم أحد العناصر المهمة من عناصر الكلام، ولا يمكن أن نتصور عملية إنتاج الكلام بعيدا عنه.

ونظرا لهذه المكانة البالغة الأهمية لعنصر المتكلم، فإننا نجد له حضورا في كل علوم اللغة، سواء في ذلك العلوم التراثية، أو العلوم الحديثة؛ ففي العلوم التراثية التي كان للمتكلم دور كبير فيها: (علم النحو) حيث ارتبط النحو العربي منذ نشأة هذا العنصر؛ فالتعريف بالحركات الإعرابية والتصرف فيها يعبر عن الملفوظ، وقد يحيله إلى نقيض ما أراد المتكلم؛ فالنحو ليس صناعة لفظية مجردة عن المعنى والسياق الذي يصاغ فيه التركيب النحوي، ولو نظرنا إلى تراثنا النحوي القديم لأدركنا عناية النحاة بالمتكلم وأثره في التقعيد النحوي، وكيف أن النحاة منذ نشأة النحو ربطوا بين العلامة الإعرابية والمتكلم، وكذلك بين تحديد الباب النحوي والمتكلم، وكيف أن هذه العلامة وذلك الباب يعبران بدقة كبيرة عن مراد مستعمل اللغة.

وسأحاول في بحثي هذا الوقوف على أثر المتكلم في التقعيد النحوي عند أبي حيان الأندلسي في كتابه (ارتشاف الضرب)، والكشف عن مدى اعتماده على غرض المتكلم في تحليل التراكيب اللغوية وتقعيدها.

ومن هذا المنطلق كان اختيار موضوع بحثي بعنوان (أثر المتكلم في التقعيد النحوي عند أبي حيان الأندلسي في ارتشاف الضرب)، وكيف كان لقصد المتكلم أثر في صياغة القواعد في ارتشاف الضرب.

ويضم هذا البحث تقديمًا، وثلاثة مباحث، يحوي كل منها عددًا مختلفًا من القضايا، ثم الخاتمة، وفيها أهم نتائج الدراسة.

المبحث الأول: أثر المتكلم في التقعيد النحوي في المرفوعات ونواسخ الجملة الاسمية والمنصوبات.

المبحث الثاني: أثر المتكلم في التقعيد النحوي في الأفعال، والحروف، والأساليب النحوية، والأعداد.

المبحث الثالث: أثر المتكلم في التقعيد النحوي في باب ما لا ينصرف وباب التوابع.

المبحث الأول: أثر المتكلم في التقعيد النحوي في المرفوعات ونواسخ الجملة الاسمية والمنصوبات:

1-باب المفعول الذي لم يسم فاعله:

● اختصاص المصدر بوصف:

قال أبو حيان في اختصاص المصدر بوصف، وكيف أثر قصد المتكلم في تقعيد القاعدة

النحوية: "وإذا اختصَّ المصدر بوصف مقدر جاز أن يُبنى الفعل لذلك المصدر فتقول: سير يزيد

سيرٌ، تريد نوعًا من السير"⁽¹⁾.

¹ الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 3/1332.

المصدر يكون مؤكداً، أو مبيناً للنوع، والمبين للنوع هو المصدر الموصوف أو المضاف مثل:
(سرت سيراً حثيثاً)؛ فإذا أراد المتكلم وصف المصدر بوصف مقدر في نيته؛ فإن المصدر يكون
نائب فاعل لهذا الفعل، على نحو: (سير يزيد سيراً). هنا يقدر المتكلم وصفاً لهذا السير ويكنه في
نفسه، ولا يصرح به، فإذا قصد سيراً معيناً؛ فإن الفعل يبنى لهذا المصدر. ويرى سيبويه أنه إذا ظهر
المعنى بقرينة ما، لم يحتج المتكلم إلى ذكر اللفظ المطابق لإيصال المعنى لعدم الحاجة إليه؛ ومن
ثم يجوز حذفه؛ فيقول "فإن قلت: ضرب به ضرباً ضعيفاً، فقد شغلت الفعل بغيره عنه. ومثله: سير
عليه سيراً شديداً. وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تذكر الصفة، تقول: سير عليه سيرٌ وضرب به
ضربٌ، كأنك قلت: سير عليه ضربٌ من السير، أو سير عليه شيء من السير" (2). وأضاف ابن
عصفور في شرح الجمل شرطاً آخر لإقامة المصدر مقام الفاعل، وهو أن يكون المصدر متصرفاً،
فلا يكون من المصادر التي تلزم المفعولية المطلقة، مثل: (سبحان الله، ومعاذ الله). أما الشرط
الثاني الذي وافق فيه أبا حيان هو أن يكون المصدر مختصاً في اللفظ أو في التقدير، فإذا لم
تصف المصدر لا في اللفظ ولا في التقدير، لم يجوز أن يبنى الفعل لهذا المصدر (3). فوافق أبو
حيان ابن عصفور في اشتراطهما الاختصاص للمصدر كي ينوب عن الفاعل، فيشترط لإقامة
المصدر مقام الفاعل أن يكون المصدر موصوفاً، سواء بوصف ملفوظ، أو بوصف منوي في ذهن
المتكلم، فلو لم ينو المتكلم وصف المصدر بصفة في ذهنه، لما جاز ذلك. فالضابط هنا هو نية
المتكلم.

² سيبويه، الكتاب: 229/1.

³ انظر: ابن عصفور، أبو الحسن، علي بن مؤمن بن محمد بن علي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. إميل بديع يعقوب،

ومن هنا يمكن القول: إن أبا حيان ميز تمييزاً واضحاً بين التراكيب اللغوية من حيث مراعاة قصد المتكلم في أثناء إنتاج الكلام، فصياغة التراكيب اللغوية على هيئة محددة مرهون بشكل كبير بمراعاة قصد المتكلم، ومن ثمّ فإن ضرورة معرفة المقاصد والأغراض من الوسائل المهمة في إنتاج الكلام وفهم معناه؛ فيتعين الفساد أو الصحة بموجب فهم تلك الأغراض والمقاصد، فالعلم "بمقاصد الناس... هو علم ضرورة، فهي محصلة البيان ودونها ينتفي" (4). فكان لقصد المتكلم ونيته بوصف المصدر بنوع من السير الأثر البارز في تكوين التركيب اللغوي، فتبدل المعنى من حيث كونه نائب فاعل، أو مفعولاً مطلقاً بحسب غرض المتكلم الذي يتوخى إبلاغه المخاطب؛ حيث نجد أبا حيان قد تفتن إلى ذلك الأثر وأهميته في تكوين القاعدة النحوية؛ فيربط "الكيان اللغوي المادي بكيان آخر هو الغاية أو الغرض أو القصد، فهو يرمي من درس المعنى الأول الظاهر الوصول إلى المعنى الثاني غير الظاهر والكشف عنه؛ لأنه العلة الحقيقية لتحديد كيفية اختلاف النظم وتفسير موطن الإعجاز" (5).

2-باب كان وأخواتها:

● إضمار كان:

قال أبو حيان في إضمار كان، وكيف أثر قصد المتكلم في تقعيد القاعدة النحوية "وتضم (كان) في الشرط الصريح المحض تقول: أنا أفعل كذا، إن لا معيناً لي فلا مفسداً علي (أي إن لا تكن معيناً لي فلا تكن مفسداً علي)، ويجوز الرفع إذا صح المعنى، ومنه (إن لا حظية فلا آلية)،

⁴ برارات، عائشة، "أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأسترابادي" (رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورفلة، 2009)، 29.

⁵ بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والبنية، 206.

أي إن لا تكن لك في النساء حظية فهي غير آلية، أي غير مقصرة في خدمتك من ألوت أي قصرت، ولو نصبت لجاز، لكن قصد في الرفع العموم، لا نفس القائلة خصوصاً⁽⁶⁾.

تُضمَر كان بعد الشرط الصريح، ويكون تقدير الكلام عائداً على قصد المتكلم؛ ففي قولنا (إلا حظية فلا آلية)، فإن قصد المتكلم نفسه فلا يكون في (حظية) إلا النصب، على أنها خبر كان، ويكون تقدير الكلام (إلا أكن أنا حظية)، وإن قصد العموم فلا يكون فيها إلا الرفع على أنها اسم كان مؤخر، ويكون تقدير الكلام (إلا تكن لك في النساء حظية). وقد صرح بذلك سيبويه بقوله: "ولو عنث بالحظية نفسها لم يكن إلا نصبا"⁽⁷⁾. وأيد ناظر الجيش ذلك؛ فذكر أن المتكلم إذا أراد معنى ألا تكن لك في النساء عامة حظية فالمختار الرفع، ودل ذلك على العموم⁽⁸⁾. فإذا نطق المتكلم بالحركات الإعرابية في آخر الكلمات، فقد أبان بالإعراب عن المعنى المقصود، فالإعراب كما ذكره ابن جني هو "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"⁽⁹⁾، والإعراب من أهم القرائن اللفظية التي تدل على المعنى، فكل تغيير في الحركة الإعرابية يتبعه تغيير في المعنى، وقد تنبه أبو حيان إلى أثر الإعراب في توجيه دلالة الكلام بما يتناسب مع قصد المتكلم، فعندما قصد المتكلم العموم جاءت (حظية) مرفوعة، وعندما أراد الخصوص، جاءت منصوبة؛ فلولا الإعراب لما استطعنا معرفة المعنى الذي يريد المتكلم إيصاله إلينا؛ فثبت أبو حيان أن مقاصد المتكلم التي تبنى عليها المعاني هي المحرك لنطق حركات أواخر الكلام، ومن هنا يتبين أن الإعراب تابع للمعنى الذي ينويه المتكلم، ولهذا نظر أبو حيان إلى علامات الإعراب على أنها دوال على المعاني النحوية والمقاصد الكلامية،

⁶ الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1190/3.

⁷ سيبويه، الكتاب: 262/1.

⁸ انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 170/3.

⁹ ابن جني، الخصائص، 35/1.

وتنبه إلى أن المتكلم بهذه العلامات يدل على معانيه التي يقصدها في الجملة. فيها يتم تأليف الجملة وربط الكلام، واختلافها دليل اختلاف مقاصد المتكلم التي يريد الإبانة عنها، وكل ذلك يعود إلى إرادة المتكلم.

3- باب التمييز:

• جواز النصب على التمييز وعلى الحال:

قال أبو حيان في جواز النصب على التمييز وعلى الحال، وكيف أثر قصد المتكلم في تقعيد القاعدة النحوية: "والتمييز إن صح أن يكون خبرًا للاسم قبله كان له، أو لملازمة المقدر مثال ذلك: كَرَّمَ زيدًا أبا⁽¹⁰⁾، فهذا يصح أن تقول: زيدٌ أبٌ، فيجوز فيه وجهان أحدهما: أن يكون زيد هو الأب، أي: كَرَّمَ زيدٌ نفسه أبا أي ما أكرمه من أبٍ، ولا يكون منقولاً من فاعل، ويجوز دخول (من) عليه. والوجه الثاني: أن يكون التمييز ليس زيدا، وإنما هو أبوه، فيكون الأصل: كَرَّمَ أبو زيدٍ، أي: ما أكرم أباه، ويكون منقولاً من فاعل، ولا يجوز دخول (من) عليه، وإن دل المنصوب على هيئة، وعني به الأول، جاز أن ينتصب على الحال نحو: كَرَّمَ زيدٌ ضيقًا، وجاز أن ينتصب تمييزًا لصلاحية دخول (من) عليه، عند قصد التمييز، وإن لم يعن به الأول تعين أن يكون تمييزًا منقولاً من الفاعل أصله كَرَّمَ ضيفُ زيدٍ، ولا يدخل عليه (من)"⁽¹¹⁾.

¹⁰ وردت زيدا منصوبة في الارتشاف، والصواب أنها مرفوعة على أنها فاعل، لأن الفعل (كَرَّمَ) فعل لازم لا يتطلب مفعولا به، فزيد هو الفاعل، فلا يصح أن يكون منصوبا لا على المفعولية ولا على التمييز.

¹¹ الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1625/4.

معلوم عند أهل النحو أن التمييز هو اسم نكرة منصوب، يوضح المقصود من الاسم الذي يسبقه، وهناك شبه بينه وبين الحال، لكن الحال يأتي مفرداً وجملة، ولا يكون إلا مشتقاً (غالباً)، بعكس التمييز الذي لا يكون إلا مفرداً جامداً، وكذلك فالحال لا يكون إلا منصوباً، أما التمييز فقد يجيء بغير النصب، ويعتبر الفرق في المعنى هو الاختلاف الجوهرى بين التمييز والحال، فالحال يبين هيئة صاحبه في وقت وقوع الفعل، والتمييز يوضح المعنى الصريح.

والتمييز إن صح الإخبار به عما قبله مثل: (كُرِّمَ زيدٌ أباً)؛ فيصح (زيدٌ أبٌ)، وعندئذ يجوز فيه وجهان: الأول: إذا أراد المتكلم أن زيدا هو الأب، أي: (ما أَكْرَمَهُ مِنْ أبٍ)، فيجوز دخول (من) على هذا النوع من التمييز؛ لأنه غير منقول. والوجه الثاني: إذا أراد المتكلم أن (أبا زيد) هو الذي كُرِّم. أي: (كُرِّمَ أبو زيدٍ)، فلا يجوز دخول (من) عليه؛ لأنه منقول من الفاعل، والتمييز المنقول لا تدخل عليه من، أما إذا أراد المتكلم بالمنصوب الدلالة على الهيئة وقصد به الأول، أي الاسم الذي يسبقه، جاز أن ينصب على الحالية، مثل قولك: (كُرِّمَ زيدٌ ضيفاً)، فإن كان الضيف هو زيد، فيجوز الوجهان من الحالية والتمييز، "والأجود عند قصد التمييز أن يجاء بمن رفعاً لتوهم الحالية"⁽¹²⁾. أما إذا لم يرد المتكلم أن زيدا هو الضيف، أي: (كُرِّمَ ضيفٌ زيدٍ). فيتعين هنا كونه تمييزاً، ولا يجوز الإتيان بمن، لأنه منقول من فاعل.

لقد ألمح أبو حيان - بشكل غير مباشر - إلى أثر المتكلم ودوره في اختلاف الإعراب، ونجد أن ابن هشام قد كان نصه أقرب إلى التصريح بأهمية المتكلم، وكونه المحرك الأول للتوجيه النحوي في هذه المسألة؛ إذ قال: "إن قَدَّرْتَ أن الضيف غير زيد، فهو تمييز محول عن الفاعل، يمتنع أن

¹² ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، 384/2.

تدخل عليه من، وإن قدر نفسه احتمال الحال والتمييز. وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال من" (13). وكذلك ما أورده ابن عقيل في نفس المسألة، فصرح بكلمة القصد أكثر من مرة عندما قال "كرم زيدٌ ضعيفاً، فيجوز الإخبار بضعيف عن زيد، فتقول: زيدٌ ضعيفٌ، فإذا نصبت ضعيفاً وقصدت به زيداً، جاز فيه وجهان: الحالية... والتمييز... هذا إذا قصدت بضعيفٍ زيداً، وإن أردت غير زيد تعين كونه تمييزاً" (14).

إن اتفاق هؤلاء العلماء على ما ينتجه المتكلم من صياغة للقاعدة، دليل على عنايتهم به، فيبرز لنا بوضوح أن أبا حيان قد سبر أعماق المتكلم؛ ليبين لنا أن كل ما يدور في ذهنه من اختلاف المقاصد، وتنوع الغايات، يترجم على هيئة تراكيب لغوية معينة، والتي يشير اختلاف حالاتها الإعرابية إلى اختلاف مقاصد متكلميها؛ فهو في هذا النص يترجم ما يفكر به المتكلم ثم يوضح عن طريق التحليل النحوي، متى يجوز النصب على التمييز، ومتى يجوز النصب على الحال، ومتى يجوز الإتيان ب(من) قبل التمييز، ومتى يمنع ذلك، فيربط بذلك بين ما يدور في فكر المتكلم، وبين التراكيب اللغوية في الأمثلة السابقة.

لقد تنبه أبو حيان للبنى العميقة التي تكمن تحت البنى السطحية، فبين أن الجملة الواحدة قد تحتمل أكثر من معنى بحسب ما يراه المتكلم، وما يتلاءم مع غاياته التي يريد الإفصاح عنها، ويتضح أن اختلاف الحالات الإعرابية مرتبط باختلاف دوافع المتكلم ومآربه الشخصية، وقد كان هذا الأمر شاخصاً في تفكير أبي حيان عند تحليله للنصوص وكشفه مدلولاتها، وهذا دليل واضح على مراعاة أبي حيان للجانب الاجتماعي في التفكير النحوي.

¹³ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 732.

¹⁴ ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 63/2.

المبحث الثاني: أثر المتكلم في التقعيد النحوي في الأفعال، والحروف، والأساليب النحوية، والأعداد:

1-باب النواصب للفعل المضارع المعرب:

● النصب بعد فاء السببية والجزم عند حذفها:

قال أبو حيان في الجزم بعد الفاء المحذوفة، وكيف أثر قصد المتكلم في تقعيد القاعدة النحوية: "وتنفرد (الفاء) بأنه إذا حذفت جاز أن ينجز ما بعدها، والصحيح أن الجزم بعد حذف الفاء في النفي لا يجوز، ولم يرد به سماع، ولا يقتضيه قياس تقول: ائتني أكرمك، ولا تعص الله يدخلك الجنة، وبأ رب وفقني أطعك، وهل تزورني أزرك، ولا تنزل نُصِبَ خيرًا، وليت لي مالا أنفق منه... وإذا قصد بالفعل الوصف، أو الحال، أو الاستئناف جاز رفعه نحو: ليت لي مالا أنفق منه، فأنفق في موضع الوصف، وليت زيدًا يقوم يزورنا ف «يزورنا» في موضع الحال، ويحتمل الاستئناف"(15).

تنفرد فاء الجواب بجواز جزم الفعل المضارع بعدها عند سقوطها في غير النفي؛ وذلك إذا أريد بها معنى الجزاء، ويقصد بغير النفي الطلب كالنهي والأمر والدعاء وغيره، فيكون الفعل جوابا لشرط مقدر، فالتقدير في الأمثلة التي أوردها المؤلف: إن تأتني، وإن لا تعص، وإن توفقني، وإن تزورني (16)، أما إذا سُبقت بنفي فلا يجوز عند أبي حيان الجزم، وفي ذلك خلاف. والجزم بعد الفاء المحذوفة مقيّد بشرط إفادة معنى الجزاء، وفي هذا قال سيبويه: "انجزم هذا الجواب...؛ لأنهم

¹⁵ الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1683/4-1684.

¹⁶ انظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، 39/4.

جعلوه معلقاً بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء⁽¹⁷⁾. فاحترز به عمّا إذا لم تقصد الجزاء وقصد بالفعل الوصف أو الحال أو الاستئناف؛ فلا يجوز الجزم في هذه الحالة ويجب الرفع؛ لأن المتكلم عند هذا القصد يُخرج الفعل عن كونه جواباً للطلب. ومثّل له أبو حيان عند قصد الوصف بقولهم: (ليت لي مالاً أنفق منه)؛ فإذا لم يقصد المتكلم الجزاء فالجملة في محل رفع صفة (لماً)، ولو قصد الحالية، فكان ما قبلها يصح أن يكون الفعل حالاً منه، كقولك: (ليت زيدا يقوم يزورنا)، ف(يزورنا) في موضع الحال بحسب ما أراده المتكلم، وكذلك عند قصد الاستئناف، فلا يجوز الجزم ويجب الرفع على القطع. ونجد كلاماً جميلاً عند الحازمي يوضح فيه مدى أهمية نية المتكلم في هذه المسألة فيقول: "... {إنّما الأعمالُ بالنيّاتِ} إذا: النّية هنا لها دور في هذا التركيب، إن نويت الجزاء جزمت، وإن لم تنو حينئذٍ رفعت، وهذا واضح بيّن أن النّية لها مُتعلّق في أبواب كثيرة من النّحو"⁽¹⁸⁾.

وبهذا نجد أن أبا حيان لم يغفل دورَ المتكلم وأثره في تحديد العلامة الإعرابية؛ فإذا رفع فإنه لا يقصد الجزاء، فيتغير المعنى من قصد الجزاء إلى قصد الاستئناف أو الحال أو الصفة، ويتغير الإعراب من الجزم إلى الرفع.

2-باب ذكر الحروف المتفق عليها وبعض أحكام من المختلف فيه:

• النكرة بعد حتى:

¹⁷ سيويه، الكتاب، 93/3-94.

¹⁸ الحازمي، أبو عبدالله، أحمد بن عمر بن مساعد، شرح ألفية ابن مالك (دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي)، د.ت، رقم الدرس: 111، ص: 24.

قال أبو حيان في النكرة بعد حتى، وكيف أثر قصد المتكلم في تقعيد القاعدة النحوية: "لا يجوز أن يكون بعد (حتى) نكرة لو قلت: أقم عندنا حتى شهر أو يوم لم يجز، إلا أن تريد مقدار ذلك... ومنه قوله تعالى: {لَيَسْجُنَنَّهُ حَتَّى حِينٍ} كأنه أراد الموت، أو زماناً يحصر... ولو قلت: حتى عشية جاز على قبح إذا جعل العشية من الظهر إلى الليل، فإن لم يرد ذلك كان محالاً"⁽¹⁹⁾.

يبين أبو حيان أنه لا يجوز أن تأتي النكرة بعد حتى، وهذا القيد ذكره ابن مالك إذ قال:
"وقيدت الغاية بأن يكون ذكرها مفيداً"⁽²⁰⁾، قال ابن عقيل: "وهذا القيد ذكره الفراء، قال: لا بد أن يكون الاسم بعد حتى مخصوصاً كما في الاستثناء"⁽²¹⁾. ثم أتبع أبو حيان كلامه بأن المتكلم لو قصد تحديد النكرة لجاز الكلام، ومثّل له بقوله: (أقم عندنا حتى شهر أو يوم) فقال: لا يجوز، إلا إذا أراد المتكلم مقدارا محددا، فلو وقّت ما بعد (حتى) حسن، نحو: (أقم عندنا حتى يوم الجمعة)، وكذلك في قوله تعالى: {لَيَسْجُنَنَّهُ حَتَّى حِينٍ} جاز الإتيان بالنكرة بعد (حتى)؛ لأنه أريد بـ(حين) الموت، وقوله: (حتى عشية)، فقد أكد أبو حيان على أنه لا يجوز، إلا إذا أراد المتكلم بالعشية من الظهر إلى الليل فيجوز على قبح، فإذا لم يرد ذلك المعنى لم يجز.

وخلاصة القول: فإنه لا يجوز أن يكون بعد (حتى) نكرة، إلا إذا أراد المتكلم مقدار هذه النكرة، وحدد لها وقتا معينا في اللفظ أو في النية.

وبهذا ظل أبو حيان ينظر إلى اللغة من خلال غرض المتكلم، فكانت دراسة العملية التواصلية عنده منصبة على فهم مراد المتكلم ومقاصده، فاحتل المتكلم مكانة مرموقة في الدراسات النحوية

¹⁹ الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 2003/4-2004.

²⁰ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، 358/3.

²¹ ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 453/2.

عند عنده؛ لأن اللغة قامت في أساسها على التواصل بين البشر، والتعبير عن المشاعر والأفكار التي يريدها المتكلم.

3-باب حبذا:

• الاسم المنصوب بعد حبذا أهو حال أم تمييز:

قال أبو حيان في الاسم المنصوب بعد حبذا أهو حال أم تمييز، وكيف أثر قصد المتكلم في تقعيد القاعدة النحوية في هذا الباب "ويجيء قبل المخصوص، وبعده اسم نكرة منصوب نحو: حبذا راكبًا زيدٌ، وحبذا زيدٌ راكبًا... واختلف النحاة في هذا المنصوب بعد (حبذا)... وفصل بعض النحاة فقال: إن كان مشتقًا فهو حال، وإن كان جامدًا فهو تمييز، والذي يظهر أنه إن كان جامدًا كان تمييزًا، وإن كان مشتقًا فمقصدان للمتكلم إن أراد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان حالاً، وإن أراد عدم التقييد، بل تبين جنس المبالغ في مدحه كان تمييزًا مثال الأول: يا حبذا المالُ مبذولاً بلا سرف

ومثال الثاني: حبذا راكبًا زيدٌ، وهذا يدخل عليه (من) فتقول: من راكبٍ" (22).

في هذه المسألة نجد توجيه أبي حيان للحكم النحوي مرتبطاً بقصد المتكلم بشكل واضح وجلي، وقد صرح بذلك بقوله "فمقصدان للمتكلم إن أراد... وإن أراد"، فيرى أبو حيان أن الاسم المنصوب بعد المخصوص بالمدح إذا كان جامدًا فحكمه التمييز لا غير، أما إذا كان مشتقًا فله حالتان بحسب نية المتكلم؛ فإن أراد المتكلم مدح المخصوص في حالة محددة فيعرب حالاً، وإن

²² الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 2061/4.

أراد مدح المخصوص في كل حال فيعرب تمييزاً. ومثّل للأول بقوله: (يا حبّذا المألّ مبدولاً)، ويريد بذلك مدح المال حال البذل والإنفاق، وكذا (حبذا أخوك راكباً)، إذا أردت مدحه في حال الركوب فهو حال. أما إذا أردت: (حبذا أخوك من راكب)؛ أي هو راكب حسن فهو تمييز. وأيده ناظر الجيش، وذكر أن رأي أبي حيان حسن مقبول⁽²³⁾. كما أكد السامرائي على أن المعوّل في ذلك هو المعنى، والمعنى يختلف بحسب المتكلم⁽²⁴⁾. فالتكلم لا يتكلم بالكلام على ظاهره، وإنما يرفع وينصب ويجر بحسب المقاصد والأغراض، قال ابن جني: "هذا يؤنس بأن القوم كانوا يعتبرون المعاني، ويخلدون إليها، فإذا حصلوها وحصلوها سامحوا أنفسهم في العبارات عنها"⁽²⁵⁾، وهذا الاختلاف في مواضع الإعراب، إنما يأتي لمعانٍ مختلفة، تتطلب التنوع والاختلاف، وهذا يمنع كون اختلاف تلك الأوجه الإعرابية غموضاً في التفسير، أو قصوراً فيه، أو نقصاناً في أدوات الترابط بين عناصر الجملة⁽²⁶⁾.

وتخلص الباحثة إلى أن أبا حيان أيقن أن النحو هو السبيل الذي سلكته العرب في التعبير عن أغراضهم ومقاصدهم؛ وذلك بضبط أواخر الكلمات بما يناسب ما في أنفسهم من مقاصد وأغراض.

4- باب العدد:

• تذكير العدد وتأنيثه عند حذف تمييزه وإقامة صفته مقامه:

²³ انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 2602/5.

²⁴ انظر: السامرائي، معاني النحو، 315/2.

²⁵ ابن جني، أبو الفتح، عثمان ابن جني الموصلي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي

النجدي ناصف و الدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبي، م 2 (دار سركين للطباعة والنشر، 1986)، 336. **الجزء**

²⁶ الحمدان، محمد علي السليم "أثر المعنى في تعديل بناء **الركيب** وإعرابها، عند سيبيويه" (رسالة دكتوراه، الأردن،

جامعة اليرموك، 2004)، 52-54.

قال أبو حيان في تذكير العدد وتأنيثه عند حذف تمييزه وإقامة صفته مقامه، وكيف أثر قصد المتكلم في تععيد القاعدة النحوية: "وإن نابت صفة عن موصوف، فالمعتبر هو حال الموصوف تقول: ثلاثة رُبَعَات إذا أردت رجالاً وثلاثُ رُبَعَات إذا أردت نساء، ومن مراعاته قوله تعالى {فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا} أي عشر حسنات أمثالها"⁽²⁷⁾.

إذا نابت الصفة عن الموصوف بعد العدد، فإنه يراعى حال الموصوف بالنسبة لتذكير العدد أو تأنيثه؛ فإن قصد المتكلم بالموصوف المحذوف مذكراً؛ فإنه يلحق التاء بالعدد، وإذا أراد بالموصوف المحذوف مؤنثاً؛ فإنه لا يلحق التاء بالعدد، لأجل أن يخالف العدد المعدود، فانظر إلى المثال: (ثلاثة ربعات)، فقد أثبت العدد بالرغم من أن الصفة مؤنثة، والقاعدة العامة تقول: إن العدد يجب أن يخالف معدوده تأنيثاً، ولكن هنا روعي حال الموصوف المنوي عند المتكلم، فالتكلم يريد رجالاً، والرجال مذكر، ولذلك يؤنث العدد لكي يخالف معدوده المنوي، والعكس الصحيح لو قصد نساء. وفي المثال الثاني في قول الله تعالى: {فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا}، "فلولا قصد الحسنات لقليل عشرة أمثالها"⁽²⁸⁾، وللحازمي تفسير في هذه الآية، وربط واضح بالنية والقصد، عندما قال: إنهم راعوا حال الموصوف المحذوف المنوي، وهو (حسنات)، ثم ذكر قاعدة عامة للعرب، تنص على أن الأصل في حذف الأشياء أنها قد تكون مراعاة منوية، وقد يحذف ولا يراعى، فيصير الشيء نسياً منسياً، فإذا صار منوياً حينئذٍ يلاحظ في القواعد⁽²⁹⁾. والمعنى هنا أن نية المتكلم هي المحرك للقواعد النحوية، والمتحكم فيها بالإضافة إلى القرائن الأخرى، فلم يغيب عن ذهن أبي حيان أن اللغة كائن حي لا يمكن فهم معانيها، "وقوانين تطورها بمعزل عن حركة المجتمع الناطق بها في

²⁷ الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 755/2.

²⁸ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، 400/2.

²⁹ انظر: الحازمي، شرح ألفية ابن مالك، رقم الدرس: 117، ص: 3.

الزمان والمكان المعينين؛ لأن فيها من الإنسان فكره، وطرائقه الذهنية، وفيها من العالم الخارجي تنوعه وألوانه"⁽³⁰⁾. وهذا ما قصده عند حديثه عن العدد وأثر قصد المتكلم في تأنيثه وتذكيره.

المبحث الثالث: أثر المتكلم في التقعيد النحوي في باب ما لا ينصرف وباب الصفة:

1-باب ما لا ينصرف:

• العلم الأعجمي إذا وافق وزنه ما في اللسان العربي:

قال أبو حيان في العلم الأعجمي إذا وافق وزنه ما في اللسان العربي "وما وافق من العجمي العربي في اللفظ كإسحاق مصدر أسحق، ويعقوب ذكر القَبَج، فمنعه وصرفه على قصد المسمى، فإن جهل قصد المسمى، حمل على عادة الناس في التسمية بأسماء الأنبياء"⁽³¹⁾.

يمنع الاسم من الصرف للعلمية والعجمة، ومعنى كلام أبي حيان في النص السابق أنه إذا سُمي رجل باسم أعجمي، ووافق وزنه لفظاً عربياً، فمنعه وصرفه على قصد المسمى، ومعنى ذلك: أنك إذا سميت رجلاً ب(يعقوب) أو (إسحاق)، فإذا قصد المتكلم بهما أسماء الأنبياء المنقولة إلى العربية، فإنه يمنع من الصرف للعلة المذكورة آنفاً، وإذا قصد بهما مدلولاتهما في اللسان العربي - إسحاق مصدر أسحق بمعنى ارتفع، ويعقوب ذكر القَبَج نوع من الطيور - فإنه يصرف، ودل ذلك على أن "الذي يقطع بأصلها ومعناها في الاستعمال التنوين"⁽³²⁾. فبالتنوين عرفنا أن المقصود بها معانيها في العربية، وبمنعه عرفنا أن المقصود بها الأعلام الأعجمية، حيث يشير أبو حيان إلى الجمل المستخدمة في حياتنا اليومية، ويؤمن بأن لكل هذه

³⁰ نهر، هادي، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، ط1 (الأردن: دار الأمل للنشر والتوزيع، 1998)، 18.

³¹ الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 877/2.

³² السامرائي، معاني النحو، 306/3.

الجملة أصلاً في التركيب يعود إلى غرض المتكلم، فنجد أن أغراض المتكلم ومقاصده تجلت بشكل واضح وجلي في مناقشات أبي حيان وتحليلاته اللغوية؛ فكان غرض المتكلم حافزاً يحفز أبا حيان للتمييز بين التراكيب اللغوية المختلفة، فظل إحساسه بالعلاقة القوية بين مراد المتكلم والتركيب النحوي قائماً في طريقة تناوله للمسائل ومنهجه اللغوي في (ارتشاف الضرب)، فلا قيمة للمفردات والعبارات بعيدة عن سياقها، إذ لا بد من دراسة جميع ما يتعلق بالجملة من ظروف محيطية؛ لكي تتضح مقاصد المتكلم والمعاني التي يرمي إليها⁽³³⁾، وبناء على تلك المقاصد يتم بناء القواعد والتحكم في التعابير اللغوية المختلفة.

2- باب الصفة:

• حذف الموصوف:

قال أبو حيان في حذف الموصوف "وأما حذف الموصوف وقيام صفته مقامه... فإن كانت صفة لذات غير مكان فلا تحذف إلا إذا كان الموصوف متقدماً ذكره... أو قصد العموم نحو: لا رطب ولا يابس"⁽³⁴⁾. إن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد، فلا يحصل البيان والإيضاح إلا بمجموعهما، كان القياس ألا يُحذف واحدٌ منهما؛ لأنَّ حذف أحدهما نقضٌ للغرض، وتراجعٌ عما اعتزمه⁽³⁵⁾. ويشير أبو حيان إلى مواضع يجوز فيها حذف الموصوف لمقاصد يريد بها المتكلم، ومن ذلك قصده العموم، مثل قوله تعالى: {...وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ} ⁽³⁶⁾. والمعنى لا يتجه إلى رطب بعينه أو يابس بعينه، وإنما يعمم على جميع ما هو رطب وجميع ما هو يابس على وجه الأرض، ففي حذف الموصوف دلالة على العموم، ونجد أمثلة أخرى

³³ انظر: بوقره، نعمان، "التصور التداولي للخطاب اللساني عند ابن خلدون"، مجلة الرافد، 2006، 83.

³⁴ الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1938/4.

³⁵ انظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 253/2.

³⁶ سورة الأنعام، آية: 59.

عند ابن مالك في شرحه للتسهيل، فمن ذلك قوله تعالى: {قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ} (37)، وقوله تعالى: {لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا} (38)، ومن هذا النوع قولك: (لا متحرك ولا ساكن إلا بقدر سابق) (39). أي: كل ما هو خبيث، وكل ما هو طيب بدون تحديد، وكل ما هو صغير، وكل ما هو كبير، وكل ما هو متحرك، وكل ما هو ساكن في هذه الحياة.

ومما سبق نجد أبا حيان قد وافق ابن مالك في أن المتكلم قد يحذف الموصوف إذا أراد عموم الشيء بدون تخصيص، فحذف هذا الموصوف يكشف عن مراد المتكلم، فالمخاطب عندما يسمع (لا رطب ولا يابس)، يكشف له عن أن قصد العموم هو الذي أدى إلى حذف الموصوف، فهذا الغرض (قصد العموم) هو الذي دفع المتكلم إلى بناء التركيب (حذف الموصوف) على هذا الوجه.

فالحذف من الأساليب العربية المعروفة عند العرب، وعده ابن جني من باب شجاعة العربية (40)، ولولا أهمية الحذف لما قال فيه عبد القاهر "رب حذف هو قلادة الجيد، وقاعدة التجويد" (41). فالمعاني التي تختلج في نفس المتكلم هي من الأسباب الداعية إلى الإتيان بتركييب على نهج مخصوص يريده المتكلم، ويعد الحذف من الأساليب التي يستخدمها المتكلم كي يحقق التوافق بين المعنى المراد والتركيب (42)؛ لذا فإن أبا حيان لم يأت بالحذف هكذا، وإنما علل له بمقاصد المتكلمين التي جوزت ذلك الحذف، فالبحث في المقاصد والأغراض التي تكمن وراء العبارة هو دافع أبي حيان للتعليل والتحليل.

³⁷ سورة المائدة، آية: 100

³⁸ سورة الكهف، آية: 49

³⁹ انظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، 323/3-324.

⁴⁰ انظر: ابن جني، الخصائص، 360/2.

⁴¹ الجرجاني، دلائل الإعجاز، 151.

⁴² انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، 72.

الخاتمة

من خلال بحثي حول موضوع أثر المتكلم في التقعيد النحوي عند أبي حيان الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب توصلت إلى مجموعة من النتائج التي تتلخص فيما يلي:

1- ربط أبو حيان بين التراكيب النحوية وإرادة المتكلم، فلم يغيب عن ذهنه أهمية المتكلم في تحليل التراكيب، وتخريج الأحكام النحوية.

2- وضح أبو حيان أن فهم المستمع للكلام يتعلق بمراد المتكلم وقدرته على الإفصاح عما بداخله.

3- اتضح من نصوص أبي حيان أن هناك صلة بين علم النحو والدلالة؛ ومن ثم مراد المتكلم.

4- بين أبو حيان دور تفاعل العناصر اللغوية مع العناصر غير اللغوية في تحديد الأبواب النحوية، وكذلك في تحقيق التواصل المنشود، وتحصيل الفائدة والفهم والإفهام للقارئ.

5- إن مراد المتكلم كان من الأسس التي بنى عليها أبو حيان تقعيده النحوي، وقد صرح به تارة، ولمح به تارة أخرى، فهو أساس من أسس التفريق بين التراكيب النحوية والتقعيد لها، وقد عبر أبو حيان عنه بمصطلحات مختلفة، فهو يقول: القصد، والغرض، والمعنى، والمراد، والنية، وجميعها تدل على نفس المعنى.

ثبت المصادر والمراجع

- الأندلسي, أبو حيان محمد بن يوسف. *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. تحقيق د. رمضان عبد التواب و د. رجب عثمان محمد. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي, 1998.
- بحيري, سعيد حسن. *دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة*. ط1. القاهرة: مكتبة الآداب, 2005.
- برارات, عائشة. "أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي". رسالة ماجستير, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, 2009.
- بوقره, نعمان. "التصور التداولي للخطاب اللساني عند ابن خلدون". *مجلة الرافد*, 2006.
- الجرجاني, أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي. *دلائل الإعجاز*. تحقيق محمود محمد شاكر. ط3. مطبعة مدني بالقاهرة-دار المدني بجدة, 1992.
- ابن جني, أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي:
_ الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. مصر: دار الكتب المصرية, 1913.
_ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي. م 2. دار سزكين للطباعة والنشر, 1986.
- الحازمي, أبو عبد الله أحمد بن عمر بن مساعد. *شرح ألفية ابن مالك (دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي)*, د.ت.
- الحمدان, محمد علي السليم. "أثر المعنى في تقدير بناء التراكيب وإعرابها، عند سيبويه". رسالة دكتوراه, جامعة اليرموك, 2004.
- السامرائي, فاضل. *معاني النحو*. ط1. عمان-الأردن: دار الفكر, 2000.
- سيبويه, عمرو بن عثمان بن قنبر. *الكتاب*. تحقيق عبد السلام محمد هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي, 1988.
- ابن عصفور, أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي. *شرح جمل الزجاجي*. تحقيق د. إميل بديع يعقوب. ط1. بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية, 1998.

- ابن عقيل, بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن. *المساعد على تسهيل الفوائد*. تحقيق د. محمد كامل بركات. ط1. جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق-دار المدني، جده), 1400.
- ابن مالك, أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله. *شرح تسهيل الفوائد*. تحقيق د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون. ط1. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان, 1990.
- ناظر الجيش, محمد بن يوسف. *شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)*. تحقيق علي محمد فاخر وآخرون. ط1. مصر-القاهرة: دار السلام, 2007.
- نهر, هادي. *اللسانيات الاجتماعية عند العرب*. ط1. الأردن: دار الأمل للنشر والتوزيع, 1998.
- ابن هشام, أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله. ط6. دمشق: دار الفكر, 1985.
- ابن يعيش, موفق الدين أبي البقاء الموصلي. *شرح المفصل للزمخشري*. تحقيق د. إميل بديع يعقوب. ط1. بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية, 2001.